

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Rose El Youssef
DATE:	08-March-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	40,000
TITLE :	Egyptian pharmaceutical companies withdraw from the Gulf market
PAGE:	07
ARTICLE TYPE:	Health Corporate News
REPORTER:	Reda Dawod

بسبب ارتفاع تكلفة التصنيع وثبات الأسعار لأكثر من 10 سنوات شركات الدواء المصرية تنسحب من السوق الخليجية شركة إماراتية تستحوذ على 32% من السوق تستعين بـ «الأردني» وتتخلى عن الدواء المصري

شوها مقارنة بإجراءات التسجيل العالية والتي تستغرق نحو ٩ أشهر وأكاد البعض أن إسرائيل تتفوق نحو ٩ مليارات دولار سنوياً على بحوث الدواء والعلم مقارنة بمصر التي تنفق ملايين الجنيهات قبل إقرار الدستور الجديد مما تسبب في حدوث هجرة كبيرة في الاستيراد.

وأشار البعض إلى أن ارتفاع أسعار الأدوية في مصر يصل إلى نحو ٣٠ مليار جنيه وأن حجم الأدوية المستوردة يصل إلى ٢٠٪ من هذا السوق وفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية.

وأضاف أن هناك حوالي ١٢٧ شركة دواء تعمل في السوق المصرية وأن الجانب يسيطر على ٨٠٪ من هذه السوق.

وشدد على أهمية تعديلات أسعار الدواء خاصة في ظل ارتفاع أسعار الدولار ومخاطر الإنتاج لآلاف الشركات الدوائية لم يتم تعديلات أسعارها منذ ١٠ سنوات وذلك لمواجهة ظاهرة نقص الأدوية والتي أصبحت واضحة وتصل إلى نحو ١٢٠٠ صنف دوائي من إجمالي ١٤ ألف دواء مسجل في السوق المصرية.

وأكد التقرير أن الصين والهند أصبحتا من أكبر الدول التي تتحكم إنتاج خامات الأدوية عالمياً كاشفاً القلق من الولايات المتحدة الأمريكية تستورد ٨٠٪ من خامات الأدوية من الهند والصين وكذلك مصر.

وأضاف أن مصانع إنتاج الأدوية للعلامات والتي كانت تركز في إنجلترا أغلقت معملها وانتقلت نشاطها إلى الهند والصين بسبب ارتفاع أسعار الطاقة في أوروبا.

وأوضح التقرير أن هناك صناعة قوية لإنتاج خامات الدواء في مصر يحتاج لصناعة قوية في التبريد والتجميد بالإضافة إلى ثورة تشريعية لتسهيل إجراءات تسجيل الأدوية وزيادة الالتفات على البحث العلمي.



والذي أفضته وزارة الصحة بسبب تنوع السوق بأشكال مختلفة من الأدوية.

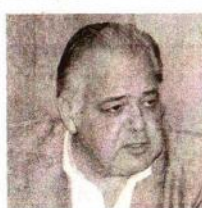
وأشار البعض إلى أن أسعار أزمة نقص الأدوية والتي وصلت في وقت سابق لنحو ١٢٠٠ صنف دوائي من إجمالي ١٢ ألف دواء مسجل في مصر.

وتلك بفضل جهود الحكومة بتكليف الشركة الفليضة باستيراد الأدوية الحيوية والتي تعرف بأدوية منقذات الحياة مثل أدوية القلب والسكر والكبد.

وعرضت الدم وأوضح عضو اللجنة العليا الاستشارية للتصديلة والدواء أن اللجنة تقوم حالياً بعمل مراجعة شاملة لجميع القرارات الوزارية المنظمة لسوق الدواء في مصر لإعادة صياغتها من جديد بما يتوافق مع متطلبات العصر ويخدم المريض في المقام الأول لافتاً إلى أن اللجنة عقدت الأحد الماضي اجتماعاً لتسهيل إجراءات تسجيل أدوية مستحضرات التجميل ليصبح التسجيل بالأخطار خلال فترة لا تتعدى



محمد البهي



محمد البهي

لن تقارن بتكلفة أسعار الدواء المستورد الذي قد يضطر المريض إلى شرائه في حالة عدم وجود البديل له في السوق المصرية.

مرتفعة جداً حيث يصل متوسط سعر الدواء المستورد بنحو ٨٠ جنيهاً في حين أن الأدوية المنتجة من قبل الشركة الفليضة للمنشآت الدوائية يصل متوسط سعر الدواء الواحد حوالي ١٠ جنيهات.

وأكد البعض أن اللجنة تستعد قراراً مرتقياً أيضاً بإعادة تشغيل ٨٠ مصنعاً دوائياً متوقفاً عن الإنتاج وتقدر استثماراتها بـ ١٢ مليار دولار وذلك عن طريق إعادة فتح نظام البوكسيت «الحصص»

بشكل متوسطها ٦ جنيهات للصنف الواحد ومن ثم

الدواء المصري بسبب تدني سعره في بلد المنشأ «مصر» وارتفاع تكلفة الإنتاج من ثلعة وتغليف وطاعة وأيدي عاملة.

وأشار إلى أن أكبر شركة موزعة للدواء في الإمارات والتي تستورد على ٢٢٪ من السوق المصرية تخلت عن الدواء المصري واستعانت بالدواء الأردني.

وشدد على أنه لو استمر وضع التسعير كما هو الحال مع استيراد أدوية الحساسية دون تعديلات حكومية ستتسبب شركات الدواء بالمعاملة داخل السوق المصرية والتي يصل عددها إلى نحو ١٢٧ شركة.

وقال البهي إن تحريك أسعار الدواء في صالح المريض حيث يمكن الشركة الفليضة من إنتاج الأدوية التي توفقت عن إنتاجها بسبب الخسائر الفادحة التي تكثرت لها سنوياً بدلاً من استيرادها من الخارج بتكلفة

فيما بدت أزمة شركة الدواء المصرية تتصاعد على خلفية ثبات أسعار الدواء لأكثر من ١٠ سنوات في الوقت الذي ارتفعت فيه تكلفة الإنتاج لزيادة سعر الدولار بنسبة ٢٠٠٪.

السحب الشركات المصرية من أهم سوقيين في الخليج هما السعودية والإمارات لعدم قدرتها على المنافسة حيث قدرت إحدى شركات توزيع الدواء الإماراتية والتي تستورد على ٢٣٪ من حجم السوق الإماراتية التخلي عن الدواء المصري والاستعانة بالدواء الأردني.

فيما شدد الدكتور ماجد جورج رئيس المجلس التصديري للدواء على ضرورة تحريك أسعار الدواء لمواجهة الزيادة في سعر الدولار الذي تسبب في زيادة تكلفة مدخلات الصناعة خاصة إن مصر تستورد نحو ٨٠٪ من خامات الدواء من الخارج.

وقال في تصريحات خاصة إن الحكومة تتدخل في تسعير الدواء بالمخالفة لقانون الاستثمار وتدعم المريض على حساب شركات القطاع الخاص لافتاً إلى أن صادرات القطاع سقطت ٥ مليارات جنيه بنهاية العام الماضي.

وأضاف أن المسؤولين في الحكومة يتخوفون من زيادة أسعار الدواء خوفاً من غضب الرأي العام وأنها تشهد في التسعير لقانون قديم خاص بالشعيرة الجمركية.

فيما أكد محمد البهي عضو اللجنة العليا الاستشارية للصيدلة والدواء ونائب رئيس غرفة صناعة الدواء باتحاد المستشفيات المصرية أن اللجنة الاستشارية للتصديلة والدواء شكلت في عهد الدكتور سالم الخديوي للتعامل في تسعير الدواء إلا أنه لم تعمل بالقدر المطلوب لإدراج أن خسائر شركات الأدوية التابعة للشركة الفليضة للمنشآت الدوائية حقلت خسائر بلغت ١٥٥ مليون جنيه العام الماضي مما دفع الجهاز المركزي للمحاسبات بإحالة مسؤولي الشركات للتحقيق العامة بتهمته إنتاج أدوية تحقق خسائر.

وأضاف أن لجنة تسعير الدواء لم تحرك أسعار الدواء منذ أكثر من ١٠ سنوات رغم أن هناك ١٢ ألف دواء مصري مسجل محلياً.

وأضاف أن شركات الدواء الخليجية تخلت عن

154 مليون جنيه خسائر شركات القطاع العام لارتفاع تكلفة الإنتاج وثبات الأسعار